

محضر إجتماع جمعية رجال الأعمال المصريين مع:

رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

والسادة نواب الهيئة

الإثنين الموافق ١٨ سبتمبر ٢٠٢٣ - بمقر الهيئة بمدينة نصر



Egyptian Businessmen's Association  
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية مع الدكتور/ حسام هيبة - رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة والدكتور/ أحمد شرين كريم نائب رئيس الهيئة لترويج الإستثمار وبحضور المهندس/ مجد الدين المنزلاوي- الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمى بالجمعية وعددًا من السادة رؤساء ونواب اللجان ومجموعة من الأعضاء العاملين بالقطاعات الإقتصادية المختلفة بالجمعية وذلك في تمام الساعة الثالثة ظهر يوم الإثنين الموافق ١٨ سبتمبر ٢٠٢٣ بمقر الهيئة بمدينة نصر، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

➤ **المستجدات والقرارات التي إتخذتها الدولة مؤخراً لتحسين بيئة الأعمال وخاصة قرارات المجلس**

**الأعلى للإستثمار والحوافز المختلفة لتهيئة بيئة ومناخ الإستثمار.**

➤ **الإستماع إلى التحديات التي تواجه مجتمع الأعمال والشركات ورؤية الهيئة العامة للإستثمار**

**والمناطق الحرة للوقوف على تلك التحديات ووضع رؤية مشتركة للتغلب عليها.**

➤ **إستعراض الفرص المتاحة للإستثمار خلال المرحلة القادمة بغرض تعزيز وجذب الإستثمار المحلي**

**والأجنبي والتعاون مع مجتمع الأعمال المصري في تحقيق**

**وقال الدكتور/ حسام هيبة -رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة، إن الهيئة تتوسع بشكل**

كبير في ملف تخصيص الأراضي وإصدار الرخص الذهبية، وأشار سيادته إلى تخصيص ٤,٥ مليون متر مربع خلال الستة أشهر الماضية، وأكد أن الفترة الحالية تشهد طلب متزايد من المستثمرين الأجانب على تخصيص الأراضي، منها طلبات لمستثمرين سودانيين لمساحات كبيرة من الأراضي بدون ترقيم.

وتابع سيادته أن حق إنتفاع الأراضي الصناعية يتم وفقاً للسعر المحدد بنصيب المتر المربع من أعمال الترفيق، كما يكون حق الإنتفاع سنوياً ويحدد المقابل بواقع ٥٪ من سعر متر التملك وتحدد المدة بمعرفة جهة الولاية بحد أقصى ٥٠ عاماً قابلة للتجديد، وأضاف سيادته أنه تم تحديث الخريطة الإستثمارية وضم كافة الأراضي التي تطرحها هيئة التنمية الصناعية بجانب السماح للقطاع الخاص بوضع الفرص الإستثمارية بها في مختلف أنواع الأنشطة التجارية والإقتصادية والشركات المستهدفة بجانب قائمة بالفرص الإستثمارية والتكنولوجية والصناعية.

وأوضح سيادته أن إجمالي الفرص الإستثمارية المتاحة علي الخريطة بلغت ١٨٢٥ منها ٥٩ فرصة ولاية القطاع الخاص، منها ٦٠٠ فرصة صناعية في ١٧ منطقة صناعية علي مستوي ١٤ محافظة متاحة للحجز الإلكتروني وذلك حتي نهاية سبتمبر الجاري، وأضاف سيادته أن الهيئة قد قامت خلال الفترة الماضية بحصر كامل لكافة التحديات التي تواجه الشركات والمستثمرين في ١٦ قطاع، موضحاً أن آلية عمل حل مشاكل المستثمرين تتضمن ٣ آليات منها وحدة حل مشاكل المستثمرين التابعة لمجلس الوزراء وعضوية الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة وهيئة التنمية الصناعية وبعض الجهات الرقابية والأمنية بالإضافة إلى وحدة حل مشاكل المستثمرين بالهيئة واللجنة الوزارية لفض المنازعات.

وتابع سيادته أن مشاكل المستثمرين التي عرضت على الوحدة بلغت من يناير إلى سبتمبر ١٦١٥ شكوى، وأشار أنه تم البت في حل ١٢٦٠ شكوى بينما جاري المتابعة مع الوزارات المعنية لحل ٣٣٠ شكوى أخرى، وأضاف سيادته أنه تم عرض ٢٤١٠ ملف علي اللجنة الوزارية لفض منازعات الإستثمار، وتم الفصل في ٢١٤٦ مشكلة بنسبة انجاز ٨٩٪ بينما تم تأجيل ٢٦٤ ملف من قبل الجهات الإدارية لإستيفاء المستندات، وأشار سيادته أنه تم التعامل مع مشاكل المستثمرين بالقطاع العقاري بنسبة ٨٥٪ وكذلك القطاع الصناعي والزراعي منها المشكلات الخاصة بتسهيل الإرتفاعات بالمناطق الصناعية حيث تم التوافق عليها مع هيئة العمليات، كما أن جميع المشاكل بالمناطق الصناعية سيتم الإنتهاء من حلها قبل نهاية نوفمبر المقبل.

وإستعرض سيادته القرارات الصادرة من المجلس الأعلى للإستثمار التي ساهمت في حل العديد من مشكلات المستثمرين بالإضافة إلى القرارات الضريبية التي تم إتخاذها لتهيئة المناخ أمام الإستثمار الأجنبي والمحلي، وأوضح سيادته أنه جار قيام وزارة المالية بإستحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين وما عليهم من أعباء ضريبية وغيرها لصالح الجهات الحكومية بحد زمني ٤٥ يوماً، بما يتضمن الإسراع في رد ضريبة القيمة المضافة وتسريع الإجراءات، ووضع منظومة متكاملة للضرائب يتم الإعلان عنها وتطبيقها قبل نهاية نوفمبر المقبل، وكذلك سرعة الإفراج عن المواد الخام مع الجهات المسؤولة بجانب العمل علي تشجيع القطاع الخاص علي زيادة الصادرات ونفاذ المنتجات المصرية للأسواق الجديدة وخاصة الإفريقية بالإضافة إلى عمل تعديلات على إجراءات منح الجنسية.

وأكد سيادته أن من بين المقترحات للتغلب على التحديات التي تواجه تخصيص الأراضي، إنشاء كيان مؤسسي لإدارة أراضي الدولة وتعد قراراته ملزمة لكافة الجهات وكذلك إنشاء بوابة موحدة للتصرف في أراضي الدولة، وإنشاء بنك الأراضي من خلال نظام معلوماتي متكامل يقوم علي قواعد بيانات وخرائط رقمية بإحداثيات للأراضي المستغلة وغير المستغلة وميكنة كافة الإجراءات، بجانب التوسع في تقديم الأراضي للمستثمرين بأسعار تحفيزية وفقاً لمتطلبات التشغيل مع الأخذ في الاعتبار موقف الترفيق والبعد عن الأسواق.

### **وأكد الدكتور/ أحمد شرين كريم - نائب رئيس الهيئة للترويج للإستثمار** خطة الهيئة الترويجية من

حيث الأهداف والسياسات ومنهجية جذب الإستثمارات الأجنبية ومعايير تحديد القطاعات والدول المستهدفة والقطاعات الواعدة للإستثمار في مصر، وأوضح سيادته أن الهيئة العامة للإستثمار تتبنى إستراتيجية إستثمارية للترويج لمصر كمركز إقليمي لجذب الإستثمار الأجنبي وسلاسل الإمداد.

وأشار سيادته إلى تنفيذ الإستراتيجية يعتمد علي التعاون مع القطاع الخاص والتنسيق المشترك للترويج لفرص الإستثمار داخلياً وخارجياً مع إطلاق المبادرات لتحفيز الإستثمار الأجنبي بالإضافة إلى الإطار التشريعي الحديث والمتكامل بما ييسر إجراءات تأسيس الشركات والحصول على الأراضي والتراخيص بجانب توفير العديد من الآيات لحل المنازعات.

### **وأشاد المهندس/ علي عيسى - رئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين،** بخطة الهيئة

والجهود المبذولة لتوحيد الجهات المعنية لحل مشاكل المستثمرين ورجال الأعمال والمضي قدماً لتحسين مناخ الأعمال والإستثمار، وأكد أن القطاع الخاص يلمس وجود جهة محددة مسئولة عن الإستثمار في مصر وأن هناك فكر مختلف للتعامل مع المستثمرين والترويج لفرص الإستثمار الأجنبي والمحلي، وأضاف سيادته أن الجمعية تتطلع إلى أن تكون الفترة القادمة للإستثمار، بإعتباره القطاع الذي يستطيع أن يخلق توازن للعملات وعلاج لكافة التحديات والمشكلات الإقتصادية وليس التبادل التجاري، وأشار سيادته إلى دور جمعية رجال الأعمال المصريين في عرض فرص ومقومات الإستثمار بشكل دوري وذلك من خلال إستضافتها لوفود رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب ورؤساء الجمعيات الأجنبية المناظرة لها.

وطالب سيادته رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بأهمية تعزيز التعاون بين الهيئة والجمعية في ملف الترويج لكافة الفرص الإستثمارية المتاحة بالخريطة الإستثمارية من خلال التنسيق المشترك بين مسؤولي الترويج للإستثمار بالهيئة واللجان القطاعية المختلفة بالجمعية والتي تضم أبرز القطاعات الصناعية والإنتاجية التي تستهدفها الدولة لجذب الإستثمارات الأجنبية والمحلية مثل الصناعة والزراعة والطاقة والسياحة وغيرها.

## **وأضاف المهندس / مجد الدين المنزلاوي - الأمين العام لجمعية رجال الأعمال المصريين ورئيس لجنة**

**الصناعة والبحث العلمي بها،** أن الجمعية ولجنة الصناعة علي أتم الإستعداد للمشاركة مع الهيئة العامة للإستثمار في الترويج لفرص الإستثمار الصناعي، وأكد سيادته أهمية التحديث المستمر للخريطة الإستثمارية وتطويرها بما يسمح بسهولة إطلاع المستثمرين عليها، مشيراً إلى أهمية التعاون مع مجالس الأعمال المشتركة التي تعمل تحت مظلة الجمعية في عملية الترويج لفرص الإستثمار حيث تملك العديد من القنوات والوصول إلى المستثمرين الأجانب.

### **ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:**

- وتناول الأعضاء المشاركون في اللقاء عدداً من التحديات التي تواجه المستثمرين المحليين والشركات العالمية القائمة ومن أهمها:-
- إرتفاع الرسوم المفروضة على مخازن شركات التوزيع الكبرى بأضعاف ما يتم فرضه على أي نشاط مما يؤدي إلى الحد من التجارة المنظمة.
  - تسائل البعض عن مدى إمكانية تدخل الهيئة في حل المشاكل القضائية التي تواجه المطورين العقاريين بسبب قانون إتحاد الشاغلين والتي تصل إلى حد الحجز المالي .
  - تمت الإشارة إلى المنافسة غير العادلة للشركات العقارية المحلية نتيجة الأولوية في الحصول على الأراضي التابعة لهيئة التنمية العمرانية بالدولار أو بالعملة المحلية لأعلي سعر .
  - التأكيد على ضرورة منح الأولوية للإستثمار المحلي بإعتباره قاطرة النمو فهو يعتبر الحل الأمثل لإزالة التحديات الإقتصادية الراهنة .

**ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية والدكتور/ حسام هيبه- رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة والدكتور/ أحمد شيرين كُريم - نائب رئيس الهيئة بتوجيه الشكر إلى السادة الحضور من أعضاء الجمعية على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.**